# الفصل الخامس
# المَد والقصر

**أولا: المد ومعناه في اللغة:**

الجذب والمطل، ومد الحرف يمده طوله [1]، ومن معانيه الزيادة، كقوله تعالى: ﴿يُمْدِدْكُمْ رَبُّكُم﴾ [آل عمران: 125]، أي يزدكم، وقوله تعالى: ﴿وَيُمْدِدْكُم بِأَمْوَٰلٍ﴾ [نوح: 12]، أي يزدكم، وتقول العرب: مددت مدًّا، أي زدت زيادة [2].

ومعناه في الاصطلاح: زيادة مط في حروف المد على المد الطبيعي، وهو الذي لا يقوم ذات حرف المد دونه [3]، وذكر البنا الدمياطي أن المد (ليس بحرف ولا حركة ولا سكون، لكنه طول في زمان صوت الحرف، فهو شكل دال على صورة غيره؛ كالغنة في الأغن، فهو صفة للحرف) [4].

**ثانيًا: القصر:**

وهو في اللغة خلاف المد [5]، ومن معانيه في اللغة: الحبس، يقال: قصر الشيء يقصره قصرا: حبسه، ومنه قوله تعالى: ﴿حُورٌ مَّقْصُورَٰتٌ فِي ٱلْخِيَامِ ﴿٧٢﴾﴾ [الرحمن: 72]، أي محبوسات [6]، ومن معانيه في اللغة أيضًا: المنع، يقال: قصرت فلانًا عن حاجته، أي منعته عنها [7]، ومنه قوله تعالى: ﴿وَعِندَهُمْ قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرْفِ أَتْرَابٌ ﴿٥٢﴾﴾ [ص: 52].

---

(1) لسان العرب/ 6/ 4156، 4157 (مد).
(2) نهاية القول المفيد/ 129.
(3) النشر 1/ 313.
(4) الإتحاف/ 37.
(5) القاموس المحيط 2/ 122 (قصر).
(6) لسان العرب 5/ 3646، 3647 (قصر)، وسراج القارئ/ 53.
(7) نهاية القول المفيد/ 129.

قال الفراء: قاصرات الطرف، أي حور قد قصرن أنفسهن على أوزاجهن، فلا يطمحن إلى غيرهم [1].

ومعناه في الاصطلاح: ترك الزيادة في حرف المد، وإبقاء المد الطبيعي على حاله [2].

**الأحرف التي يدخلها المد:**

1- يدخل المد الأحرف الثلاثة المعروفة، التي تسمى بأحرف المد واللين، وهي الألف والواو والياء؛ فالألف حرف مدو لين؛ لأنها ساكنة حتمًا مفتوح ما قبلها لزومًا، أما الواو والياء فلا تكونان حرفا مد ولين إلا بشرطين:

الشرط الأول: أن تكونا ساكنتين.

الشرط الثاني: أن تكون حركة ما قبلهما من جنسهما، أي أن يكون ما قبل الواو مضمومًا، وما قبل الياء مكسورًا [3].

وقد ذكر مكي بن أبي طالب أن أصل المد واللين للألف؛ لأنها لا تتغير عن سكونها، ولا يتغير ما قبلها أبدًا عن حركته، والواو والياء قد تتحركان ويتغير حركة ما قبلهما، وإنما شابها الألف إذا سكنا، وكانت حركة ما قبلهما منهما كالألف [4].

وقد سميت هذه الأحرف الثلاثة بحروف المد واللين (لأنها تخرج بامتداد ولين من غير كلفة على اللسان؛ لاتساع مخرجها؛ فإن المخرج إذا اتسع انتشر الصوت فيه وامتد ولان، وإذا ضاق انضغط فيه الصوت وصلب، وكل حرف مساو لمخرجه إلا هي؛ فلذلك قبلت الزيادة، وأمكن فيها التطويل والتوسط والقصر، بخلاف غيرها من الحروف) [5].

---

(1) لسان العرب/ 5/ 3647 (قصر).
(2) النشر 1/ 313، والإتحاف/ 37.
(3) إبراز المعاني/ 113، وسراج القارى/ 153.
(4) الكشف 1/ 46.
(5) النجوم/ 46.

وقد نبه ابن جني إلى اتساع مخارج هذه الحروف، فقال: (والحروف التي اتسعت مخارجها ثلاثة: الألف ثم الياء ثم الواو، وأوسعها وألينها الألف) [1].

كما أكد علم الصوتيات الحديث أنه عند النطق بهذه الأصوات (يندفع الهواء من الرئتين مارًّا بالحنجرة، ثم يتخذ مجراه في الحلق والفم في ممر ليس فيه حوائل تعترضه، فتضيق مجراه، كما يحدث مع الأصوات الرخوة، أو تحبس النفس ولا تسمح له بالمرور، كما يحدث مع الأصوات الشديدة) [2].

فهذه الحروف تنطلق حين النطق بها مع الهواء دون عائق في أي منطقة من مناطق النطق، سواء في الحلق أو الشفتين، وقد سمى القدماء هذه الأصوات بحروف المد، وسماها المحدثون بالصوائت الطويلة [3].

2- يدخل المد أيضًا حرفا اللين، وهما الواو والياء الساكنتان المفتوح ما قبلهما، نحو: شيء [4]، وسوء، إلا أن المد فيهما أنقص في الرتبة مما في حروف المد [5]، وسأتناول ذلك بشيء من التفصيل عند الكلام عن مد اللين إن شاء الله.

ومما ينبغي التنبيه عليه أن حروف المد واللين تجري عليها أحكام المد والقصر، سواء أكانت لها صورة مرسومة في المصحف أم لم تكن لها صورة مرسومة في المصحف.

فمما لم ترسم له صورة في المصحف: الألف في هأنتم ويآدم، ولم يرسم في كل كلمة سوى ألف هي صورة الهمزة، وألف (ها) و(يا) محذوفة.

---

(1) سر صناعة الإعراب 1/ 8.
(2) الأصوات اللغوية، د. أنيس/ 26.
(3) أصوات اللغة العربية، د. عبد الغفار هلال/ 109.
(4) الكشف 1/ 45.
(5) النشر 1/ 346.

كذلك الصلة في هاء الضمير (وتسمى بهاء الكتابة)، وميم الجمع لم ترسم لأي منهما صورة في المصحف، لكن الأئمة أجروا عليهما أحكام المد والقصر كحرف المد الثابت رسمًا في المصحف [1].

وسأعرض هنا لتعريف كل من هاء الضمير وميم الجمع ومعنى الصلة فيهما، وكيفية وقوعهما في القرآن الكريم، وأحكامهما وما ورد فيهما من لغات العرب، فأقول:

**أولًا: هاء الضمير أو الكناية:** وهي التي يكنى بها عن الواحد المذكر الغائب [2]. والأصل فيها أن تكون متحركة بالضم، إلا أن يقع قبلها كسر أو ياء ساكنة، فحينئذ تكسر [3].

والمراد بالصلة فيها: إشباع الضمة حتى تصير واوًا ساكنة مدية، وإشباع الكسرة حتى تصير ياء ساكنة مدية، وهذه الصلة تثبت وصلًا وتحذف وقفًا [4].

ووجه الصلة في هاء الضمير قيل هو: (تكثير حروف هذا الضمير؛ لكونه اسمًا على حرف واحد خفي ضعيف فقووه بالصلة) [5]، وقال الزجاج في (ضربتهو يا فتى): والقول في هذه الواو عند أصحاب سيبويه والخليل أنها إنما زيدت لخفاء الهاء؛ وذلك أن الهاء تخرج من أقصى الحلق، والواو بعد الهاء، أخرجتها من الخفاء إلى الإبانة؛ فلهذا زيدت، وتسقط في الوقف [6].

وقد جاءت هاء الضمير في القرآن الكريم على أربعة أحوال:

---

(1) إبراز المعاني/ 114، سراج القارئ/ 53.
(2) النشر 1/ 304، الإتحاف/ 34.
(3) نهاية القول المفيد/ 148، المقتضب 1/ 399.
(4) الوافي/ 68.
(5) النجوم/ 39.
(6) معاني القرآن وإعرابه للزجاج 1/ 13.

(أ) أن تقع بين متحركين: نحو قوله تعالى ﴿قَالَ لَهُۥ صَاحِبُهُۥ﴾، وقوله تعالى: ﴿يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا﴾ [البقرة: 26].

وقد اتفق الأئمة على صلتها بعد الضم والفتح بواو وبعد الكسر بياء [1]، إلا أن هناك بعض الكلمات وقعت فيها الهاء بين متحركين، واختلف فيها الأئمة، وهذه الكلمات هي:

1- (بيده)، ووقعت في أربعة مواضع، هي قوله تعالى:

﴿أَوْ يَعْفُوَا۟ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِ﴾ [البقرة: 237]، وقوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنِ ٱغْتَرَفَ غُرْفَةًۢ بِيَدِهِۦ﴾ [البقرة: 249]، وقوله تعالى: ﴿فَسُبْحَٰنَ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَىْءٍ﴾ [يس: 83].

2-(يؤده): ووقعت في موضعين في قوله تعالى: ﴿وَمِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ وَمِنْهُم مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَّا يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ﴾ [آل عمران: 75].

3- (نؤته): ووقعت في ثلاثة مواضع؛ موضعين في قوله تعالى: ﴿وَمَن يُرِدْ ثَوَابَ ٱلدُّنْيَا نُؤْتِهِۦ مِنْهَا وَمَن يُرِدْ ثَوَابَ ٱلْءَاخِرَةِ نُؤْتِهِۦ مِنْهَا﴾ [آل عمران: 145]، والثالث في قوله تعالى: ﴿وَمَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلدُّنْيَا نُؤْتِهِۦ مِنْهَا﴾ [الشورى: 20].

4، 5-(نوله ونصله): ووقعتا في قوله تعالى: ﴿نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ﴾ [النساء: 115].

6- (أرجه): ووقعت في موضعين، هما قوله تعالى: ﴿قَالُوٓا۟ أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَأَرْسِلْ فِى ٱلْمَدَآئِنِ حَٰشِرِينَ ﴿١١١﴾﴾ [الأعراف: 111]، وقوله تعالى: ﴿قَالُوٓا۟ أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَٱبْعَثْ فِى ٱلْمَدَآئِنِ حَٰشِرِينَ ﴿٣٦﴾﴾ [الشعراء: 36].

7- (ترزقانه): ووقعت في قوله تعالى: ﴿تُرْزَقَانِهِۦٓ إِلَّا نَبَّأْتُكُمَا بِتَأْوِيلِهِۦ﴾ [يوسف: 37].

(1) النشر 1/ 304، نهاية القول المفيد/ 148.

8- (يأته): ووقعت في قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَأْتِهِۦ مُؤْمِنًا ﴾ [طه: 75].

9- (يتقه): ووقعت في قوله تعالى: ﴿ وَيَخْشَ ٱللَّهَ وَيَتَّقْهِ ﴾ [النور: 52].

10- (فألقه): ووقعت في قوله تعالى: ﴿ ٱذْهَب بِّكِتَٰبِى هَٰذَا فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ ﴾ [النمل: 28].

11- (يرضه): ووقعت في قوله تعالى: ﴿ وَإِن تَشْكُرُوا۟ يَرْضَهُ لَكُمْ ﴾ [الزمر: 7].

12- (يره): ووقعت في ثلاثة مواضع، هي قوله تعالى: ﴿ أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ ۝٧ ﴾ [البلد: 7].

وقوله تعالى: ﴿ خَيْرًا يَرَهُۥ ۝٧ ﴾ [الزلزلة: 7]، وقوله تعالى: ﴿ شَرًّا يَرَهُۥ ۝٨ ﴾ [الزلزلة: 8].

وقد ورد عن الإمام نافع في هذه الهاءات التي اختلف فيها الأئمة روايتان:

- الرواية الأولى: أنه كان يصل هذه الهاءات، فكان يصل الهاء المكسور ما قبلها بياء، والمفتوح ما قبلها بواو.

- الرواية الثانية: أنه كان يحرك هذه الهاءات من غير إشباع، ولا بلوغ ياء ولا واو. والرواية الأولى لورش، والثانية لقالون [1].

لكني أنبه إلى أن كلمة (يره) في مواضعها الثلاثة التي تقدم ذكرها قد قرأها الإمام نافع بالصلة من روايتي ورش وقالون [2]؛ كما قرأ بحذف الصلة في قوله: ﴿ يَرْضَهُ لَكُمْ ﴾، باتفاق الروايتين أيضًا، ولقالون في قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَأْتِهِۦ ﴾ وجهان: الاختلاس والصلة[3].

(1) السبعة/ 208، 209.
(2) النجوم/ 41.
(3) سراج القارئ/ 51، وشرح النظم الجامع.

(ب) أن تقع بين ساكنين: نحو قوله تعالى: ﴿وَإِلَيْهِ ٱلْمَصِيرُ ۝٣﴾ [التغابن: 3]، وقوله تعالى: ﴿فَأَصْبَحَ هَشِيمًا تَذْرُوهُ ٱلرِّيَاحُ﴾ [الكهف: 45].

(ج) أن يتحرك ما قبلها ويسكن ما بعدها: نحو قوله تعالى: ﴿لَهُ ٱلْمُلْكُ﴾ [التغابن: 1]، وقوله تعالى: ﴿عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [الكهف: 1].

ولا خلاف في حذف صلة هاء الضمير في هذين الحالين لنافع وغيره؛ لئلا يجتمع ساكنان على غير حدهما [1].

(د) أن يسكن ما قبلها ويتحرك ما بعدها: نحو قوله تعالى: ﴿فِيهِ هُدًى﴾ [البقرة: 2]، وقوله تعالى: ﴿عَقَلُوهُ وَهُمْ﴾ [البقرة: 75].

فقرأ الإمام نافع -وكذا معظم القراء- بحذف الصلة [2].

وهذه الوجوه التي قرأ بها الأئمة في هاء الضمير هي لغات للعرب، جرت على ألسنتهم وتكلموا بها، فقد ورد أن للعرب في هاء الضمير لغات: إحداها: الضم والصلة بواو مطلقًا، الثانية: الضم من غير صلة مطلقًا، الثالثة: الكسر والصلة بياء إذا وقعت بعد كسرة أو ياء ساكنة، الرابعة: الكسر من غير صلة، إذا وقعت بعد كسرة أو ياء ساكنة أيضًا[3].

ومن المعروف أن لغة أهل الحجاز في هذه الهاء هي الضم [4]، وقد جاء عنهم ضم الهاء ووصلها بواو، حتى ولو تقدمها كسر أو ياء ساكنة، فكانوا يقولون: مررت بهو، ولديهو مال، ويقرأون: (فخسفنا بهو وبدارهو الأرض) [5].

---

(1) الإتحاف/ 34، نهاية القول المفيد/ 49.

(2) النجوم/ 40، والإتحاف/ 34.

(3) النجوم/ 39.

(4) الهمع 1/ 58، 59، وشرح التسهيل 1/ 144.

(5) انظر: الكتاب 4/ 155، والحجة للفارسي 1/ 46، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج 1/ 13 (والآية في سورة القصص من الآية/ 81).

كما جاء إسكان هذه الهاء في القراءة واللغة، فقرأ به أبو عمرو وحمزة وأبو بكر عن عاصم في بعض المواضع [1]، وأجازه الفراء، وذكر أنه لغة لبعض العرب [2]. وذكر مكي أن من العرب من يسكن هاء الكناية إذا تحرك ما قبلها، فيقولون: ضربته ضربًا شديدًا، يحذفون صلتها ويسكنونها [3].

إلا أن بعض العلماء غلط هذه القراءة [4]. قال أبو إسحاق: (وهذا الإسكان الذي روي عن هؤلاء غلط بين؛ لأن الهاء لا ينبغي أن تجزم، وإذا لم تجزم فلا يجوز أن تسكن في الوصل)[5].

وقد دافع أبو حيان عن قراءة الإسكان، فقال: (وما ذهب إليه أبو إسحاق من أن الإسكان غلط ليس بشيء؛ إذ هي قراءة في السبعة، وهي متواترة، وكفى أنها منقولة عن إمام البصريين أبي عمرو بن العلاء؛ فإنه عربي صريح، وسامع لغة، وإمام في النحو، ولم يكن ليذهب عنه جواز مثل هذا، وقد أجاز ذلك الفراء، وهو إمام في النحو واللغة، وحكى ذلك لغة لبعض العرب، تجزم في الوصل والقطع، وقد روى الكسائي أن لغة عقيل وكلاب أنهم يختلسون الحركة في هذه الهاء إذا كانت بعد متحرك، وأنهم يسكنون أيضًا، قال الكسائي: سمعت أعراب عقيل وكلاب يقولون: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لِرَبِّهِۦ لَكَنُودٌ ۝٦﴾ [العاديات: 6]، بالجزم، ولربه لكنود بغير تمام) [6].

كما ورد أن إسكان هذه الهاء هو لغة لأزد السراة أيضًا [7].

---

(1) إبراز المعاني/ 106، النشر 1/ 5.
(2) معاني القرآن للفراء 1/ 388.
(3) الكشف 1/ 349.
(4) انظر: الحجة لابن خالويه/ 111.
(5) البحر المحيط 2/ 499.
(6) البحر المحيط 1/ 499.
(7) الخصائص 1/ 128، وفقه اللغة، د. وافي/ 126.

وبالإضافة إلى كل ما سبق، فإني أود أن أذكر هنا أن ما عرف عند القراء بالصلة في هاء الكناية وميم الجمع -كما سيأتي- ما هو إلا إشباع للحركة؛ حتى يتولد منها الحرف، وهي فكرة قديمة، كانت موجودة عند العرب، وأشار إليها غير واحد من العلماء، فقد حكى ابن جني أن العرب كانت تشبع الفتحة، فيتولد من بعدها الألف، وتشبع الكسرة، فيتولد من بعدها ياء، وتشبع الضمة، فيتولد من بعدها واو، وقد ساق ابن جني أمثلة عديدة على ذلك [1].

**ثانيًا: ميم الجمع:** وهي الميم الزائدة الدالة على جمع المذكر [2]، والأصل فيها الضم، والمراد بالصلة فيها إشباع ضمها؛ حتى يتولد منه الواو، كقولهم في أنتم ومنهم: أنتمو ومنهمو [3].

قال سيبويه: إنها في الأصل متحركة بعدها واو، كما أنها في الاثنين متحركة بعدها ألف[4]. وذكر مكي بن أبي طالب أن ميم الجمع قد تحذف صلتها، وتسكن، وذكر أن هذا هو الأكثر في ميم الجمع [5].

وذكر أبو شامة أن كلا من الإسكان والصلة لغة فصيحة، واستشهد على ذلك بقول لبيد: وهمو فوارسها وهم حكامها [6].

وتأتي ميم الجمع قبل ساكن وقبل محرك:

فإذا وقعت قبل ساكن: نحو قوله تعالى: ﴿مِّنْهُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ

(1) سر الصناعة 1/ 27.
(2) النجوم/ 34.
(3) إبراز المعاني/ 73.
(4) الكتاب 4/ 193.
(5) الكشف 1/ 349.
(6) إبراز المعاني/ 73.

﴿١١٠﴾ [آل عمران: 110]، ﴿وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ﴾ [آل عمران: 139]، فإنها تضم من غير صلة لكل القراء [1]، وهو ما قرأ به الإمام نافع من روايتي ورش [2] وقالون.

ووجه الضم هنا تحريكها لالتقاء الساكنين، واختير ذلك لأنه حركتها الأصلية، فهي أولى من حركة عارضة، ولم تمكن الصلة؛ لأن إثباتها يؤدي إلى حذفها من أجل الساكن الذي بعدها [3].

أما إذا وقعت قبل محرك: نحو قوله تعالى: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ۝٣﴾ [البقرة: 3]، وقوله تعالى: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ ۖ وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ﴾ [البقرة: 7].

فقرأ الإمام نافع من رواية قالون بالوجهين: الإسكان والصلة، ومن رواية ورش بالصلة فيما كان فيه بعد ميم الجمع همزة قطع فقط [4]، نحو قوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: 6]، وقوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ ۝٤٦﴾ [البقرة: 46].

وقد خص ورش ذلك؛ قيل لحبه للمد وإيثاره له، وقيل للجمع بين اللغتين، وقيل ليستعين بالمد على النطق بالهمز [5].

أي أن الهمزة حرف شديد بعيد المخرج، فضم الميم قبلها، ووصلها بواو؛ ليستعين بذلك على النطق بها [6].

هذا ما ذهب إليه الإمام نافع في ميم الجمع إذا أتت قبل محرك ولم يتصل بها ضمير [7]، وقد ورد أن للعرب في هذه الميم إذا أتت قبل متحرك ثلاث لغات:

---

(1) سراج القارئ/ 34، والوافي/ 51.

(2) النجوم/ 34.

(3) إبراز المعاني/ 75.

(4) المكرر/ 8، تحبير التيسير/ 42، النشر 1/ 273-274.

(5) إبراز المعاني/ 75.

(6) النجوم/ 36.

(7) من المعروف أن ميم الجمع إذا وقعت قبل متحرك واتصل بها ضمير نحو قوله تعالى: ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾ [هود: 28]، وقوله تعالى: ﴿فَٱتَّخَذْتُمُوهُمْ سِخْرِيًّا﴾ [المؤمنون: 110]، فإنها تضم وتوصل بواو لجميع القراء وتجب الصلة =

إحداها: الضم والصلة بواو مطلقًا، الثانية: الإسكان وحذف الصلة مطلقًا، الثالثة: الضم والصلة بواو مع همزة القطع، وإسكانها مع غيرها، واللغة الثالثة هي التي أتت عليها رواية ورش عن نافع [1].

ومما تجدر الإشارة إليه أن الاختلاف في صلة ميم الجمع وسكونها إنما هو في حال وصل الميم بما بعدها؛ أما إذا وقف عليها فقد أجمعوا على سكونها [2]. ويتضح مما تقدم في هاء الضمير وميم الجمع أن حرف المد الذي لم ترسم له صورة في المصحف، تجري عليه الأحكام من المد والقصر؛ كحرف المد الذي له صورة في المصحف على ما تقتضيه مذاهب القراء [3].

***

=

هنا خطًّا ولفظًا وهي اللغة الفصيحة وعليها جاء الرسم يراجع في ذلك سراج القارئ/ 34، والوافي/ 51، وغيث النفع/ 25 وإبراز المعاني/ 73.

(1) النجوم/ 36.

(2) الوافي/ 52.

(3) وانظر: سراج القارئ/ 54.

## أقسام المد

ينقسم المد إلى قسمين: أصلي وفرعي:

القسم الأول: المد الأصلي: وهو المد الطبيعي الذي لا تقوم ذات حرف المد إلا به، ولا يتوقف على سبب؛ بل يكفي فيه وجود أحد أحرف المد الثلاثة المجتمعة في قوله تعالى: ﴿نُوحِيهَآ﴾. وعلامة المد الأصلي أن لا يوجد بعده ساكن ولا همزة، وسمي طبيعيًّا لأن صاحب الطبيعة السليمة لا ينقصه عن حده، ولا يزيد عليه، وحده مقدار ألف وصلًا [1] ووقفًا، ويطلق على المد: المد الذاتي، ومد الصيغة، ويعبرون عنه بالقصر، ويريدون به ترك الزيادة على المد الطبيعي، لا ترك المد بالكلية؛ لأنه يؤدي إلى حذف حرف من القرآن، وهذا لا يجوز [2].

القسم الثاني: المد الفرعي: والمقصود به: زيادة المد على المد الأصلي، وهو الطبيعي الذي لا تقوم ذات حرف المد إلا به، وهذا المد له شرط وسبب؛ فشرطه: وجود أحد حروفه الثلاثة -وهي حروف المد واللين التي سبق ذكرها-، وأما سببه -ويسمى موجبه- فإما لفظي وإما معنوي، واللفظي: إما همز وإما سكون [3].

**أولا: السبب اللفظي:**

من المعروف أن (طول الصوت اللغوي من أبرز الظواهر اللغوية التي يترتب عليها النطق الصحيح بأي لغة، وأن الصوت اللغوي قد يتأثر -من حيث طوله- بما يجاوره من الأصوات في بعض اللغات) [4].

---

(1) نهاية القول المفيد/ 130.

(2) النجوم/ 47.

(3) الإتحاف/ 37.

(4) الأصوات اللغوية/ 158، 159.

وقد اتضح لعلماء الأصوات -بعد التأمل في الحروف والتعرف عليها حال نطقها- أنها تتفاوت في الزمن الذي تستغرقه، كما أن هناك عوامل تؤثر في الأزمنة التي تستغرقها تلك الحروف [1].

هذا ما قرره المحدثون، ولم يكن هذا الأمر خافيًا على القراء منذ القدم؛ بل اعتنوا به عناية كبيرة، ومن مظاهر هذه العناية أنهم أطالوا زمن النطق بأصوات المد إ ذا أتى بعدها همز أو ساكن. وقد عللت هذه الإطالة مع الهمز عند القدامى بما يأتي:

1- بيان حروف المد: لأن هذه الحروف حروف خفية، والهمزة حرف جلد، بعيد المخرج، صعب في اللفظ، فلما لاصقت حرفًا خفيًّا خيف عليه أن يزداد بملاصقة الهمزة له خفاء، فبين بالمد ليظهر [2].

2- بيان الهمزة: لأنها لما كانت بعيدة في المخرج، ثقيلة في النطق -لكونها حرفًا شديدًا جهريًّا، زيد في المد ليتمكن من النطق بالهمزة على حقها من شدتها وجهرها [3].

قال أبو عمرو: والعلتان -على اختلافهما- صحيحتان، وتظهر ثمرة الخلاف في تقديم الهمز، نحو ءامن وشبهه، فعلى التعليل الأول -وهو بيان الممدود- فينبغي أن يمد لملاصقة الهمزة لحرف المد؛ لئلا يزداد بملاصقة الهمزة خفاء؛ لأن الحاصل من ذلك التعليل إنما هو ملاصقة الهمزة لحرف المد، والملاصقة موجودة مع تقدم الهمزة أو تأخرها، وعلى التعليل الثاني -وهو بيان الهمزة- ينبغي ألا يمد؛ إذ قد أمن من خفاء الهمزة لتقدمها قبل حرف المد، فلا يفيد المد فيها [4].

3- بيان الاثنين معًا: أي أن هذه الإطالة يستعان بها على النطق بالهمزة، وتكون صونًا لحرف المد عن أن يسقط عند الإسراع لخفائه وصعوبة الهمزة [5].

---

(1) الأصوات والتجويد/ 88.
(2) الكشف 1/ 46.
(3) النجوم/ 50.
(4) القصد النافع/ 38، 39.
(5) انظر: نهاية القول المفيد/ 133.

وذهب بعض المعاصرين إلى أن السر في إطالة أصوات اللين مع الهمزة (هو الحرص على صوت اللين؛ لئلا يتأثر بمجاورة الهمزة؛ لأن الجمع بين صوت اللين والهمزة كالجمع بين متناقضين؛ إذ الأول يستلزم أن يكون مجرى الهواء معه حرًّا طليقًا، وأن تكون فتحة المزمار حين النطق به منبسطة منفرجة، في حين أن النطق بالهمزة يستلزم انطباق فتحة المزمار انطباقًا محكمًا، يليه انفراجها فجأة، فإطالة صوت اللين مع الهمزة يعطي المتكلم فرصة ليتمكن من الاستعداد للنطق بالهمزة، التي تحتاج إلى مجهود عضوي كبير، وإلى عملية صوتية تباين كل المباينة الوضع الصوتي الذي تتطلبه أصوات اللين) [1].

أما السبب في إطالة زمن النطق بهذه الأصوات مع الساكن الذي يأتي بعدها فهو (التمكن من الجمع بين الساكنين؛ فكأن المد قام مقام حركة) [2].

وقال مكي: (إن جميع الكلام لا يلفظ فيه بساكن إلا بحركة قبله، ولا يوصل أبدًا إلى اللفظ بساكن بساكن آخر قبله؛ لأنه لا يبتدأ بساكن، ولا يبتدأ إلا بمتحرك، ولا يوقف على متحرك، فلما وقع بعد حروف المد واللين وحرفي اللين حرف مشدد وأوله ساكن، وحروف المد واللين وحرفا اللين سواكن، لم يمكن أن يوصل إلى اللفظ بالمشدد بساكن قبله، فاجتلبت مَدَّة تقوم مقام الحركة؛ يوصل بها إلى اللفظ بالمشدد، وكانت المدة أولى؛ لأن الحرف الذي قبل المشدد حرف مد، فزيد في مدِّه؛ لتقوم المدة مقام الحركة، فيتوصل بذلك إلى اللفظ بالمشدد، وهذا إجماع من العرب ومن النحويين، والعلة في المد للساكن غير المشدد كالعلة في المد للمشدد؛ لأن بالمدة يوصل إلى اللفظ بالساكن بعد حرف المد واللين، فليس في كلام العرب ساكن يلفظ به إلا وقبله حرف متحرك، أو مدة على حرف مد تقوم مقام الحركة) [3].

---

(1) الدكتور/ إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية/ 158، وانظر: الأصوات والتجويد/ 92.
(2) النشر 1/ 314، والإتقان 1/ 127.
(3) الكشف 1/ 60، 61.

قال ابن الجزري -موضحًا السبب في أن المد للساكن أقوى من المد للهمز-: (وكان الساكن أقوى من الهمز؛ لأن المد فيه يقوم مقام الحركة، فلا يتمكن من النطق بالساكن بحقه إلا بالمد) [1].

**وحدة قياس الصوت عند المحدثين والقراء:**

عني علماء الأصوات بقياس مدة الصوت اللغوي وطوله، ومعرفة الزمن الذي يستغرقه نطق صوت من الأصوات [2]، مقدرًا عادة بجزء من الثانية [3].

أما القراء فلم تكن آلات القياس الحديثة متاحة أمامهم، كما أتيحت أمام المحدثين؛ لذلك فقد استعلموا في قياس أصوات المد وحدة خاصة بهم، سموها (الألف)، وذكروا أن هذه الألف تقدر بحركتين عربيتين، وقدروا زمن الحركة بالزمن الذي يستغرقه قبض الأصبع أو بسطها، قال الشيخ محمد مكي نصر: (فإن قيل ما قدر الألف؟ فقل: هو أن تمد صوتك بقدر النطق بحركتين) [4].

وقال في موضع آخر: (ثم إن هذه الألفات المذكورات قدر كل ألف منها حركتان عربيتان، وكان مشايخنا يقدرون لنا ذلك تقريبًا بحركات الأصابع قبضًا وبسطًا، وذلك يكون بحالة متوسطة -ليست بسرعة ولا بتأن- فاعلم ضبط ذلك؛ لتكون على يقين في ضبط كل مرتبة) [5].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن القراء -وإن كانوا قد اتفقوا على إطالة أصوات المد عند وجود سبب ذلك، إلا أنهم- اختلفوا في نسبة هذه الإطالة، وجعلوا لها مراتب سموها

(1) النشر 1/ 351.
(2) علم اللغة العام، د. شاهين/ 111.
(3) الأصوات اللغوية، د. أنيس/ 154.
(4) نهاية القول المفيد/ 130.
(5) نهاية القول المفيد/ 133.

بمراتب المد، (وقد اختلفت عباراتهم في تقدير زيادة كل مرتبة عما دونها، فجعلها بعضهم نصف ألف وبعضهم ألفًا) [1].

قال ابن الجزري -في معرض الكلام على مراتب المد المنفصل-: (وقد اختلفت العبارات في مقدار مده اختلافًا لا يمكن ضبطه، ولا يصح جمعه، فقل من ذكر مرتبة لقارئ إلا وذكر غيرها لذلك القارئ، ما فوقها وما دونها) [2].

غير أن ابن الجزري يذكر أن هذا الاختلاف في تقدير المراتب اختلاف لفظي، تحكمه المشافهة، وتوضحه الحكاية، فيقول: (اعلم أن هذا الاختلاف في تقدير المراتب بالألفات لا تحقيق وراءه؛ بل يرجع إلى أن يكون لفظيًّا؛ وذلك أن المرتبة الدنيا -وهي القصر- إذا زيد عليها أدنى زيادة صارت ثانية، ثم كذلك، حتى تنتهي إلى القصوى، وهذه الزيادة بعينها إن قدرت بألف أو بنصف ألف هي واحدة، فالمقدر غير محقق والمحقق إنما هو الزيادة، وهذا مما تحكمه المشافهة، وتوضحه الحكاية، ويبينه الاختيار، ويكشفه الحسن)[3].

ولعل سبب هذا الاختلاف الشديد عند القراء في نسبة هذه الإطالة، أو فيما سموه بمراتب المد راجع إلى أن القراء ربطوا بين مذاهبهم في قراءة القرآن الكريم وبين مراتب المد، ومما يؤيد ذلك أن الإمام الداني قال -في معرض الكلام على مراتب المد-: (وهذا كله على التقريب من غير إفراط، وإنما على مقدار مذاهبهم في التحقيق والحدر) [4]، وقال مكي بن أبي طالب: (إن القراء في إشباع المد وتطويله على قدر قراءتهم وتمهلهم أو حدرهم، فليس مد من يتمهل ويرتل كمد من يحدر ويسرع) [5].

---

(1) الإتحاف/ 38.
(2) النشر 1/ 319.
(3) النشر 1/ 326، 327.
(4) التيسير/ 31، وتحبير التيسير/ 52.
(5) الكشف 1/ 57، 58.

ومن المعروف أن قراءة القرآن الكريم تنقسم إلى أربعة أقسام: تحقيق وحدر وتدوير وترتيل [1]؛ فمن قرأ بالتحقيق تأنى في قراءته، وكان المد في قراءته أطول من غيره؛ لأن من صفات القراءة بالتحقيق (إعطاء كل حرف حقه من إشباع المد) [2].

وقيل إن هذا النوع من القراءة هو مذهب ورش من غير طريق الأصبهاني [3]، أما من قرأ بالحدر فإنه يسرع في قراءته، مع مراعاة الأحكام، فيأتي المد عنده أقل طولًا ممن قرأ بالتحقيق؛ لأن الحدر (مصدر من حدر -بالفتح- يحدر بالضم: إذا أسرع، فهو من الحدور الذي هو الهبوط؛ لأن الإسراع من لازمه) [4].

ومن صفات هذه القراءة (السرعة، مع مراعاة أحكام التجويد -من إظهار وإدغام وقصر ومد- وهو قراءة قالون والأصبهاني عن ورش) [5].

أما التدوير فهو عبارة عن التوسط بين المقامين من التحقيق والحدر، قال ابن الجزري: (وهو مذهب سائر القراء، وصح عن جميع الأئمة) [6].

أما الترتيل فهو عبارة عن اتباع الكلام بعضه بعضًا على مكث وتفهم، من غير عجلة، وقيل: إن الترتيل نوع من التحقيق، فكل تحقيق ترتيل، ولا عكس، وفرق بعضهم بينهما بأن التحقيق يكون للرياضة والتعليم، وبأن الترتيل يكون للتدبر والتفكر والاستنباط [7].

**أقسام المد الفرعي بسبب الساكن الذي يأتي بعد حرف المد:**

قلت -فيما سبق- إن السكون من الأسباب اللفظية للمد الفرعي، وأذكر هنا أن الساكن الواقع بعد حرف المد إما أن يكون سكونه لازمًا أو عارضًا.

---

(1) نهاية القول المفيد/ 14.
(2) النشر 1/ 205.
(3) السابق 1/ 206.
(4) نهاية القول المفيد/ 15.
(5) السابق والصفحة.
(6) النشر 1/ 207.
(7) انظر: نهاية القول المفيد/ 15، 16.

أولًا: الساكن اللازم (وهو الذي لا يتغير وقفًا ولا وصلًا) [1]، فإذا وقع بعد حرف المد ساكن، وكان سكونه لازمًا، أطلق على المد في هذه الحالة (مد لازم ضروري) [2]، وسمي بالمد اللازم لكونه يلزم في كل قراءة على قدر واحد، ويسمى أيضًا مد العدل؛ لأنه يعدل حركة [3].

والساكن اللازم إما مظهر أو مدغم، والمظهر قسمان:

1- حرفي: وهو كل حرف هجاؤه ثلاثة أحرف، أوسطها حرف مد ولين، نحو: (ص، ن).

2- كلمي: وهو ما وقع فيه بعد حرف المد ساكن متصل في كلمة، نحو: محياي، في قراءة من سكن الياء، ونحو: اللائي، في قراءة من أبدل الهمزة ياء [4] ساكنة.

ويطلق على المد في النوع الأول (مد لازم حرفي مظهر «مخفف»، وعلى المد في النوع الثاني (مد لازم كلمي مظهر «مخفف») [5].

**واللازم المدغم قسمان أيضًا:**

1- حرفي: وهو وقوع المد في صوت حرف من حروف أوائل السور، إذا كان آخر الحرف المدود مدغمًا فيما بعده، نحو: لام من (الم)، ونحو (ص) من فاتحة مريم، عند من أدغمها في الذال.

2- كلمي: وهو قوع حرف المد في كلمة وبعده في نفس الكلمة حرف مشدد، نحو: الضالين، ودابة [6].

---

(1) الإتحاف/ 40.
(2) أصوات اللغة العربية، د. عبد الغفار هلال/ 312.
(3) النشر 1/ 317.
(4) الإتحاف/ 40.
(5) انظر: أصوات اللغة العربية/ 312، 313.
(6) انظر: أصوات اللغة العربية. دراسة نظرية وتطبيقية/ 226.

ويطلق على المد في النوع الأول (مد لازم حرفي مدغم «مثقل»)، وعلى المد في النوع الثاني (مد لازم كلمي مدغم «مثقل») [1].

قال ابن الجزري في المد للساكن اللازم: (إن القراء مجمعون على مده مشبعًا [2] قدرًا واحدًا من غير إفراط، لا أعلم بينهم في ذلك خلافًا سلفًا ولا خلفًا).

ومذهب الجمهور التسوية بين مد المدغم والمظهر في ذلك كله؛ إذ الموجب للمد هو التقاء الساكنين، والتقاؤهما موجود [3].

ثانيًا: الساكن العارض: وهو الذي يعرض للوقف أو الإدغام [4]، فإذا وقع بعد حرف المد حرف ساكن سكونًا عارضًا، فالمد في تلك الحالة يسمى (مد فرعي عارض للسكون).

وسمي هذا النوع عارضًا لأن حكمه يزول بالوصل أو ترك الإدغام [5]، والساكن العارض إما مظهر أو مدغم [6].

فالمظهر نحو: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ ۝١﴾ [الرحمن: 1]، و﴿نَسۡتَعِينُ ۝٥﴾ [الفاتحة: 5]، و﴿يُوقِنُونَ ۝٤﴾ [البقرة: 4]، في حالة الوقف، والمدغم نحو: ﴿وَقَالَ لَهُمۡ﴾ [البقرة: 248]، ﴿ٱلرَّحِيمِ ۝٣ مَٰلِكِ﴾ [الفاتحة: 3، 4].

---

(1) أصوات اللغة العربية/ 313.

(2) قدر المد المشبع بست حركات. انظر: الوافي/ 79.

(3) النشر 1/ 317، وانظر: تحبير التيسير/ 52.

(4) الإتحاف/ 40.

(5) أصوات اللغة العربية/ 313.

(6) الإتحاف/ 40.

وقد جاء عن أهل الأداء من أئمة القراءة في المد للساكن العارض ثلاثة مذاهب:

الأول: الإشباع كاللازم؛ لاجتماع الساكنين؛ اعتدادًا بالعارض، واختاره الشاطبي لجميع القراء، واختاره بعضهم لأصحاب التحقيق كحمزة وورش، ومن نحا نحوهم من أصحاب عاصم وغيره.

الثاني: التوسط [1]؛ لمراعاة اجتماع الساكنين، وملاحظة كونه عارضًا، واختاره بعضهم لأصحاب التوسط وتدوير القراءة؛ كالكسائي وخلف في اختياره، وابن عامر في مشهور طرقه، وعاصم في عامة رواياته.

الثالث: القصر؛ لأن السكون عارض، فلا يعتد به، ولأن الجمع بين الساكنين مما يختص بالوقف.

قال ابن الجزري: والصحيح جواز كل من الثلاثة لجميع القراء؛ لعموم قاعدة الاعتداد بالعارض وعدمه عن الجميع [2].

## 2- أقسام المد الفرعي بسبب الهمز:

قلت -فيما سبق- إن الهمز من الأسباب اللفظية للمد الفرعي، وأذكر هنا أن الهمز إما أن يقع بعد حرف المد، وإما أن يقع قبله؛ فإذا وقع الهمز بعد حرف المد، فإن المد ينقسم -بسبب ذلك- إلى ما يأتي:

1- المد المتصل: والمراد به التقاء الهمز وحرف المد في كلمة واحدة [3].

وقيل: هو الذي اتصل سببه بشرطه: كجاء، وشاء، وسيء، وقروء [4]، وقد اتفق أئمة أهل الأداء من أهل العراق -إلا القليل منهم- وكثير من المغاربة على مده قدرًا واحدًا مشبعًا، من غير إفحاش، ولا خروج عن منهاج العربية [5].

---

(1) قدر المد المتوسط بأربع حركات. انظر: الوافي/ 79.
(2) النشر 1/ 335، 336، وانظر: الإتحاف/ 40، ونهاية القول المفيد/ 141.
(3) إبراز المعاني/ 114، وانظر: النشر/ 313.
(4) نهاية القول المفيد/ 132.
(5) انظر: النشر 1/ 314-315.

وذهب البعض إلى تفاضل المراتب في المد المتصل، فذكر السخاوي عن الشاطبي أنه كان يروى في هذا النوع مرتبتان: طولي لورش وحمزة ووسطي للباقين [1]، وقد قيل إن هذا هو الذي استقر عليه رأي الأمة قديمًا، قال بعضهم: وهو الذي ينبغي أن يؤخذ به، ولا يمكن أن يتحقق غيره، ويستوي في معرفته أكثر الناس [2]، وإذا كان ورش قد روى المد الطويل في المتصل، فإن قالون قد ورد عنه المد المتوسط في ذلك. قال الداني: (إنه قرأ عن الدوري وقالون على جميع شيوخه بمد متوسط في المتصل، لم يختلف عليه في ذلك، قال: وإنما اختلف أصحابنا عنهما في المنفصل) [3].

وقد قدرت المرتبة الطولى التي قرأ بها ورش بثلاث ألفات، أي بست حركات، وقدرت المرتبة الوسطى -التي قرأ بها قالون- بألفين، أي بأربع حركات [4].

2- المد المنفصل: وهو الذي انفصل سببه عن شرطه، بأن يقع حرف المد آخر كلمة والهمز أول كلمة أخرى؛ كقوله تعالى: ﴿بِمَآ أُنزِلَ﴾ [البقرة: 4]، ﴿وَفِيٓ أَنفُسِكُمۡ﴾ [الذاريات: 21]، ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾ [البقرة: 136]، سواء أكان حرف المد ثابتًا رسمًا أم ساقطًا منه وثابتًا لفظًا، كما في قوله تعالى: ﴿عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ﴾ [البقرة: 6]، عند من وصل الميم في عليهم، وقوله تعالى: ﴿خَشِيَ رَبَّهُۥ ۝٨﴾ [البينة: 8] ، ﴿إِذَا زُلۡزِلَتِ﴾ [الزلزلة: 1] عند الوصل بين السورتين [5].

ويطلق على المد المنفصل مد البسط؛ لأنه يبسط بين كلمتين، ومد الفصل؛ لأنه يفصل بين الكلمتين، ومد الاعتبار؛ لاعتبار الكلمتين من كلمة، ومد حرف لحرف، أي مد كلمة لكلمة، والمد الجائز؛ من أجل الخلاف في مده وقصره [6]، وقد روى ورش عن نافع إشباع

(1) انظر: سراج القارئ/ 54.
(2) الإتحاف/ 37.
(3) النشر 1/ 316.
(4) انظر: الوافي/ 73.
(5) انظر: نهاية القول المفيد/ 134.
(6) النشر 1/ 319، والإتقان 1/ 128.

المد في المنفصل، أما قالون فروى عنه في ذلك وجهان: القصر والمد [1]، ويبدو أن القصر أشهر في رواية قالون، يؤيد ذلك ما ذكره ابن القاصح أن بعض أهل الأداء لم يذكروا في تصانيفهم عن أبي عمرو وقالون إلا القصر في المنفصل، كما ذكر أيضًا أنه إذا قرأ القارئ على المقرئ نحو قراءة قالون والدوري عن أبي عمرو -يقصد في المد المنفصل- فالأولى أن يقدم القصر، ثم يأتي بالمد بعده [2].

وأنبه هنا إلى أن المد الذي رواه قالون في المنفصل هو المد المتوسط، الذي قدر بأربع حركات [3].

- **وقوع الهمز قبل حرف المد:**

إذا وقع الهمز قبل حرف المد، فإن هذا النوع من المد يسمى عند القراء مد البدل [4].

وذلك نحو: آدم، وأوتوا، وإيمان. وسمي بذلك لأن المد بدل من الهمزة الساكنة، فأصل آدم: أأدم: بهمزة مفتوحة بعدها همزة ساكنة، أبدلت الهمزة الساكنة ألفًا، وأصل أوتوا: أؤتوا: بهمزة مضمومة بعدها همزة ساكنة، أبدلت الهمزة الساكنة واوًا، وأصل إيمان: إئمان: بهمزة مكسورة بعدها همزة ساكنة، أبدلت الهمزة الساكنة ياء [5].

وقد أجمع القراء على القصر في مد البدل، إلا الإمام نافع، فإنه اختص بالمد في هذا النوع، فروى عنه ورش فيه ثلاثة أوجه:

1- القصر كسائر القراء. 2- المد المتوسط. 3- المد الطويل [6].

وقد ذكر مكي بن أبي طالب أن الرواة -غير ورش عن نافع- على ترك مده؛ لكنه كان

---

(1) النجوم/ 49.
(2) انظر: سراج القارئ/ 54-55.
(3) الوافي/ 74، وانظر: شرح النظم الجامع/ 17.
(4) النجوم/ 53.
(5) نهاية القول المفيد/ 147.
(6) انظر: سراج القارئ/ 55، والنجوم/ 53، وإبراز المعاني/ 116.

كثير الاستعمال بالمغرب، به يتأدبون، وبه يقرءون في محاريبهم، وبه يدرسون [1]. ويثبت المد لورش في هذا النوع، سواء وقع حرف المد بعد همز ثابت أو مغير، والمقصود بالثابت الباقي على لفظه وصورته مثل آمن، وأوتي، وإيتاء، وبعد الهمز في المثال الأول ألف، وفي الثاني ياء، وفي الثالث واو.

أما الهمز المغير فهو ما لحقه نقل أو تسهيل أو بدل، فمثال ما غير بالبدل قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ هَٰٓؤُلَآءِ ءَالِهَةً﴾ [الأنبياء: 99]، فقد قرأها ورش بإبدال همزة آلهة ياء في الوصل وبعدها ألف، فهي حرف مد بعد همز مغير [2].

ومثال ما غير بالتسهيل قوله تعالى: ﴿جَآءَ ءَالَ لُوطٍ﴾ [الحجر: 61]، وقد قرأها ورش بتسهيل همزة آل بين بين، فالألف من آل حرف مد بعد همز مغير.

ووجه المد بعد الهمز المغير هو ترك الاعتداد بالعارض [3]، وقد ذكر ابن الجزري قاعدة مهمة في ذلك، وهي:

(أنه يجوز المد وعدمه إذا غير سبب المد عن صفته التي من أجلها كان المد، سواء كان السبب همزًا أو سكونًا، وسواء كان تغير الهمز بين بين أو بالإبدال أو بالنقل أو بالحذف، فالمد لعدم الاعتداد بالعارض الذي آل إليه اللفظ، واستصحاب حاله فيما كان أولًا، وتنزيل السبب المغير كالثابت والمعدوم كالملفوظ، والقصر اعتدادًا بما عرض له من التغيير والاعتبار بما صار إليه اللفظ، والمذهبان قويان، والنظران صحيحان، مشهوران، معمول بهما نصًّا وأداءً، قرأت بهما جميعًا) [4].

---

(1) انظر: الكشف 1/ 47-48.

(2) انظر: سراج القارئ/ 55-56، وإبراز المعاني/ 115-116.

(3) إبراز المعاني/ 116.

(4) انظر: النشر 1/ 354.

أما وجه مد البدل عمومًا، فقد ذكرت -فيما سبق- أن أسباب تمكين وإطالة أصوات المد مع الهمز ترجع إما لبيان الممدود (حرف المد)، أو إلى بيان الهمزة، وفي هذه الحالة ينبغي المد، سواء تقدمت الهمزة -كما في مد البدل- أم تأخرت، أو إلى بيان الاثنين معًا [1].

ومما ينبغي التنبيه عليه هنا أن محل جواز الأوجه الثلاثة التي ذكرتها لورش في مد البدل ما لم يجتمع مع تقدم الهمز سبب آخر أقوى منه؛ كالهمز المتأخر عن حرف المد أو السكون اللازم، نحو قوله تعالى: ﴿ وَءَآ أَيۡدِيَهُمۡ ﴾ [هود: 70].

وقوله تعالى: ﴿ ءَآمِّينَ ٱلۡبَيۡتَ ﴾ [المائدة: 2]، فيجب المد وجهًا واحدًا مشبعًا؛ عملًا بأقوى السببين [2].

**المستثنى لورش من مد البدل:**

وقد أتى ذلك متفقًا عليه ومختلفًا فيه.

**أولًا: المتفق عليه:** اتفق أهل الأداء عن ورش على استثناء كلمة واحدة، وأصلين مطردين، فلم يأت فيهم إلا القصر.

**أما الكلمة** فهي (يؤاخذ) [3] -كيف وقعت- نحو قوله تعالى: ﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغۡوِ فِيٓ أَيۡمَٰنِكُمۡ ﴾ [المائدة: 89].

وقوله تعالى: ﴿ لَا تُؤَاخِذۡنَآ ﴾ [البقرة:286]، وقوله تعالى: ﴿ وَلَوۡ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِمَا كَسَبُواْ ﴾ [فاطر: 45].

قال الإمام الداني -مبينًا علة استثنائها-: أجمع أهل الأداء على ترك زيادة التمكين للألف في قوله: ﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ ، لَا تُؤَاخِذۡنَآ، وَلَوۡ يُؤَاخِذُ ﴾ -حيث وقع- وكأن ذلك

(1) راجع: ص 158، 159.
(2) الإتحاف/ 39.
(3) النشر 1/ 340، وانظر: الوافي/ 76.

عندهم من واخذت غير مهموز [1]، وهذا ما ذهب إليه مكي؛ حيث قال: (ويؤاخذكم قد يمكن أن تكون الواو فيه لا أصل لها في الهمز، وأتت على لغة من قال (واخذته)، فإذا لم يكن للواو في الهمز أصل، لم يجب المد من أجلها) [2].

**أما الأصلين المطردين فهما:**

1- أن يكون قبل الهمز ساكن صحيح، وكلاهما من كلمة واحدة، نحو: القرآن، والظمآن ومسئول، واختلف في علة استثناء هذا الأصل، فقيل: لأمن إخفاء بعده، وقيل: لتوهم النقل، فكأن الهمزة معرضة للحذف، وقال ابن الجزري: (وظهر لي في علة ذلك أنه لما كانت الهمزة فيه محذوفة رسمًا ترك زيادة المد فيه تنبيهًا على ذلك) [3].

2- إذا كانت الألف التي بعد الهمزة مبدلة من التنوين، نحو: دعاء، ونداء، وغشاء؛ وعلة ذلك أن الألف عارضة في الوقف عوض عن التنوين، فلا يعتد بها [4].

**ثانيًا: المختلف فيه:** اختلف رواة مد البدل عن ورش في ثلاث كلمات وأصل مطرد؛ أما الكلمات الثلاث فهي:

1- إسرائيل: وقد استثناها بعضهم من المد كالداني [5]، والشاطبي، ومدها آخرون، ووجه استثنائها هو طول الكلمة، وكثرة دورها، وثقلها بالعجمة، مع أنها أكثر ما تجيء مع كلمة (بني) فتجتمع ثلاث مدات، فاستثني مد الياء تخفيفًا [6]، وقال ابن الجزري: إن العلة الصحيحة في استثناء إسرائيل عند من استثناها هي أن الهمزة فيها محذوفة رسمًا [7].

---

(1) النشر 1/ 340، والنجوم/ 56.

(2) الكشف 1/ 53، وقد ذكر الفيروز آبادى هذه اللغة، ولكنه نهى عنها، فقال: (وآخذه بذنبه مؤاخذة، ولا تقل واخذه). القاموس المحيط 1/ 363، مادة (أخذ).

(3) النشر 1/ 340-341.

(4) الكافي/ 18، وانظر: الوافي/ 77.

(5) التيسير/ 31.

(6) النشر 1/ 341.

(7) السابق والصفحة، وانظر: إبراز المعاني/ 7.

2- آلآن: في قوله تعالى: ﴿ءَآلْـَٰٔنَ وَقَدْ﴾ [يونس: 51]، وقوله تعالى: ﴿ءَآلْـَٰٔنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ﴾ [يونس: 91].

وهذه الكلمة فيها مدتان؛ إحداهما: بعد همزة الاستفهام، والثانية: بعد اللام، وهي المرادة هنا، وهي من المغير بالنقل، فاستثناها جماعة من المد، ومدها آخرون، ووجه الاستثناء: استثقال الجمع بين مدتين من هذا النوع المختص بورش في كلمة واحد، ولا نظير لذلك، فمد بعد الهمزة الأولى، وترك المد بعد الثانية المغيرة بالنقل؛ اعتدادًا بالحركة المنقولة؛ أما وجه المد عند من لم يستثنها، فهو عدم الاعتداد بحركة النقل [1].

3- الأولى: في قوله تعالى: ﴿عَادًا ٱلْأُولَىٰ ۝٥٠﴾ [النجم: 50]، وهي من المغير بالنقل، وقد استثناها جماعة من المد ومدها آخرون [2]، ووجه استثنائها أن ورشًا يقرؤها بإدغام تنوين عادًا في اللام من الأولى بعد نقل حركة الهمزة إلى اللام، فلم يمد الواو من الأولى اعتدادًا بحركة اللام المنقولة من الهمزة في الأولى إليها؛ لأنها صارت كاللازمة من أجل إدغام التنوين فيها، فكأنه لا همز في الكلمة -لا ظاهرًا ولا مقدرًا-، أما وجه مدها وعدم استثنائها فهو عدم الاعتداد بالحركة المنقولة [3].

وقد ذهب ابن الجزري إلى جواز كل من المد والقصر في (آلآن، والأولى) حسب قاعدته التي ذكرتها قبل ذلك، وهي قاعدة الاعتداد بالعارض وعدم الاعتداد به، فذكر أن المد محتمل في هاتين الكلمتين؛ لأن تخفيف الهمز بالتليين أو البدل أو النقل عارض، والعارض لا يعتد به، وعدم المد محتمل أيضًا؛ لعدم وجود همز محقق في اللفظ [4].

أما **الأصل المطرد** الذي اختلف فيه الرواة عن ورش في مد البدل، فهو كل حرف مد وقع بعد همزة الوصل حالة الابتداء، نحو: ايت، ايتوني اوتمن، فاستثنى بعضهم هذا

(1) انظر: النجوم/ 58، وإبراز المعاني/ 118.
(2) انظر: الإتحاف/ 39.
(3) انظر: شرح النظم الجامع/ 19.
(4) انظر: النشر 1/ 342.

الأصل من المد، ومده آخرون، ووجه استثنائه كون همزة الوصل عارضة، والابتداء بها عارض، فلم يعتد بالعارض؛ أما وجه مده فهو وجود حرف مد بعد همزة محققة لفظًا، وإن عرضت ابتداء [1].

وقال أبو شامة في تعليل ترك المد في هذا الأصل: (إذا ابتدأت بهذه الكلمات -أي الأمثلة السابقة- وقع حرف المد بعد همز الوصل، وحرف المد في الجميع بدل من الهمزة التي هي فاء الكلمة؛ ولهذا إذا وصلت الكلمة بما قبلها ذهبت همزة الوصل ونطقت بفاء الكلمة همزة في موضع حرف العلة، فوجه ترك المد ظاهر، وهو أن أصل أحرف المد همزة، ولأن همزة الوصل قبله عارضة [2].

**مد اللين:**

قلت عندما ذكرت الحروف التي يدخلها المد إن المد يدخل حرفي اللين، وهما الواو والياء الساكنتان المفتوح ما قبلهما، وذكرت أن المد فيهما أقل رتبة من المد الذي في حروف المد واللين [3]، والمد في هذين الحرفين يسمى مد اللين [4]. وقد دخل المد حرفي اللين؛ لأن فيهما شيئًا من الخفاء وشيئًا من المد، قال ابن الجزري: (وإنما اعتبر شرط المد فيهما مع ضعفه بتغير حركة ما قبله؛ لأن فيهما شيئًا من الخفاء وشيئًا من المد، وإن كان أنقص في الرتبة مما في حروف المد) [5].

والذي سوغ زيادة المد فيهما سببية الهمز وقوة اتصاله بهما في كلمة، وقوة سببية السكون[6].

وحرف اللين إما أن يأتي بعده همز أو ساكن.

---

(1) انظر: النشر/ 1343-344.
(2) إبراز المعاني/ 117، وانظر: النجوم/ 57.
(3) راجع: ص 150.
(4) شرح النظم الجامع/ 15.
(5) النشر 1/ 346.
(6) السابق والصفحة.

**أولا: الهمز:**

إذا وقع حرف اللين بين فتح وهمزة في كلمة واحدة، نحو: شيء، السوء، فورد عن ورش في هذا وجهان: إشباع المد والتوسط [1]، وقيل إن الوجهين حسنين جيدين في الوصل والوقف [2]، وقد اتفق كل القراء على القصر في ذلك، ما عدا ورش [3]. قال مكي: أجمع الرواة -غير ورش عن نافع- على ترك المد في ذلك [4]، وقال مكي أيضًا -موضحًا أن هذا النوع من المد صحيح في الرواية وفي وجوه العربية-: (والمد في هذا النوع لا ينكره إلا جاهل بالنقل وبوجوه العربية، لم يختلف أن الياء والواو، وإن انفتح ما قبلهما ففيهما لين، فلا يمتنع المد للهمزة في الحرف الذي فيه لين، مع وجود الرواية بذلك) [5].

ويشترط في مد اللين إذا كان سببه الهمز أن يكون حرف اللين والهمز في كلمة واحدة؛ لأنهما لو انفصلا فكان حرف اللين في كلمة والهمز في كلمة أخرى -نحو: ابني آدم، وخلوا إلى- فلا مد؛ لأن مذهب ورش نقل حركة الهمز إلى حرفي اللين، مع حذف الهمز في ذلك [6].

**المستثنى لورش من مد اللين:**

وأتى ذلك متفقًا عليه ومختلفًا فيه:

أولًا: المتفق عليه: أجمع الرواة على استثناء كلمتين من هذا النوع، وهما موئلًا، وجاءت في قوله تعالى: ﴿لَّن يَجِدُوا۟ مِن دُونِهِۦ مَوْئِلًۢا ﴿٥٨﴾﴾ [الكهف: 58].

(1) انظر: النشر 1/ 346، والإتحاف/ 41، والوافي/ 82.
(2) سراج القارئ/ 59.
(3) نهاية القول المفيد/ 147.
(4) انظر: الكشف 1/ 55.
(5) السابق والصفحة.
(6) انظر: الوافي/ 82، والنجوم/ 59.

والموءودة: وجاءت في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ٱلْمَوْءُۥدَةُ سُئِلَتْ ﴿٨﴾﴾ [التكوير: 8]، قال ابن الجزري في هاتين الكلمتين: إنه لم يزد أحد فيهما؛ تمكينًا على ما فيهما من الصيغة [1].

والمراد الواو الأولى في الموءودة، فهي والواو في موئلا لم يأت فيها إلا القصر لورش ولكل القراء، ويكون ورش قد خالف أصله في مد هذا النوع، والباقون على أصولهم في قصر [2].

وعلة استثناء هاتين الكلمتين وقصر الواو فيهما قيل لأن أصل الواو فيهما أن تكون متحركة؛ لأنهما من وأد، ووأل، وإنما سكنت الواو فيهما لدخول الميم، فترك المد لأن السكون عارض، وفاء الفعل أصلها الحركة؛ لأنها أول، فسكونها عارض أبدًا [3].

وقيل إن وجه القصر كون الواو فيهما تفقد وتحذف في بعض تصاريف الكلمة باطراد، وذلك في المضارع يقال: وأل يئل: إذا رجع، ووأد بنته يئدها: إذا دفنها حية، وأصل يئل ويئد يوئل، ويوئد كيعد، أصله يوعد، فوقعت الواو في ذلك بين عدوتيها: الياء والكسرة، فحذفت، فلما سقطت الواو في يئل ويئد، ضعف المد فيهما؛ لعدم لزومهما في جميع تصاريف الكلمة [4].

وذكر أبو شامة وجهًا آخر في قصر الموءودة، فقال: (أجمعوا على ترك المدة في واوها الأولى؛ لأن الثانية بعد الهمزة ممدودة، فلم يجمع بين مدتين، والتزم ذلك فيها) [5].

ثانيًا: المختلف فيه: اختلف الرواة عن ورش في كلمة واحدة هي: (سوآت): في قوله تعالى: ﴿بَدَتْ لَهُمَا سَوْءَٰتُهُمَا﴾ [الأعراف: 22]، وقوله تعالى: ﴿يُوَٰرِى سَوْءَٰتِكُمْ﴾ [الأعراف: 26]. فاستثناها بعضهم من المد، ومدها آخرون، والخلاف الذي فيها دار بين المد المتوسط

(1) النشر 1/ 347.
(2) ومعروف أن الواو الثانية فيها الأوجه الثلاثة لورش. انظر: سراج القارئ/ 60.
(3) انظر: الكشف 1/ 49-50.
(4) النجوم/ 61-62.
(5) إبراز المعاني/ 126.

والقصر. قال ابن الجزري: وينبغي أن يكون الخلاف هو المد المتوسط والقصر؛ فإني لا أعلم أحدًا روى الإشباع في هذا الباب [1] إلا وهو يستثني (سوآت) [2].

ووجه القصر في هذه الكلمة: النظر إلى أصل ما تستحقه الواو، وهو الفتح؛ لأن ما وزنه (فَعْلة) -بسكون العين- جمعه فعَلات -بفتحها- كتمرات وجفنات، وأُسكن حرف العلة تخفيفًا[3]. ومن المعروف أن أكثر العرب كانوا يسكنون جمع (فَعْلة) المعتل العين، نحو بيضات، ولوزات، وسوآت؛ استثقالًا للحركة على حرف العلة، أما بنو هذيل فكانوا يفتحونه كالصحيح [4]، ولا يستثقلونه، وعلى هذا جاءت قراءة بعضهم [5]: ﴿ثَلَٰثُ عَوۡرَٰتٖ لَّكُمۡ﴾ [النور: 58]، بتحريك الواو فيها، وكذا في قوله تعالى: ﴿رَوۡضَٰتِ ٱلۡجَنَّٰتِ﴾ [الشورى: 22].

**ثانيًا: السكون:**

إذا وقع حرف اللين قبل ساكن، فإن هذا الساكن إما أن يكون سكونه لازمًا، وإما أن يكون سكونه عارضًا للوقف.

فإذا كان السكون لازمًا فقد ورد عن جميع القراء في ذلك وجهان، هما: الإشباع والتوسط، وذلك نحو (عين) من فاتحة مريم [6]، والشورى [7]، وقيل إن الوجه الأول هو الراجح، والثاني مرجوح. قال الشاطبي: (وفي عين الوجهان والطول فضلا) [8].

---

(1) يقصد باب مد اللين.
(2) النشر 1/ 347، وانظر: الإتحاف/ 42.
(3) إبراز المعاني/ 125، وانظر: الكشف/ 49.
(4) انظر: النجوم/ 61.
(5) انظر: شرح التصريح 2/ 299.
(6) الآية/ 1.
(7) الآية/ 2.
(8) النجوم/ 63.

وإذا كان السكون عارضًا للوقف، فقد ورد عن القراء في ذلك ثلاثة أوجه:

المد المشبع، والمد المتوسط، والقصر، (أو عدم المد)، وقد وافقهم ورش عليها في الوقف على كل ما لا همز فيه، نحو قوله تعالى: ﴿رَأَى ٱلْعَيْنِ﴾ [آل عمران: 13]، وقوله تعالى: ﴿فَلَا فَوْتَ﴾ [سبأ: 51]، فيكون له في ذلك الأوجه الثلاثة المذكورة في ذلك، أما ما كان ساكنة همزة نحو: شيء، وسوء، فليس لورش فيه إلا وجهان: المد المشبع، والمد المتوسط. وليس له القصر في ذلك؛ لأن مد ورش هو لأجل الهمزة، لا لأجل سكون الوقف[1].

**ثانيًا: السبب المعنوي:** وهو السبب الثاني من أسباب المد، والمراد به قصد المبالغة في النفي، وقد قيل إنه سبب مقصور عند العرب، وإن كان أضعف من السبب اللفظي عند القراء، وهو ينقسم قسمين:

أحدهما: مد التنظيم في نحو: لا إله إلا الله، ولا إله إلا هو، ولا إله إلا أنت، وقد ورد هذا المد في هذه المواضع عند أصحاب القصر في المنفصل لهذا المعنى، ويسمى هذا المد أيضًا مد المبالغة؛ لأنه طلب للمبالغة في نفي الألوهية عما سوى الله تعالى. وقد قيل إن هذا مذهب معروف عند العرب؛ لأنهم يمدون ما لا أصل له في المد عند الدعاء أو الاستغاثة، وعند المبالغة في نفي شيء، فالذي له أصل أولى وأحرى، أي أنه اجتمع في مد المبالغة سببان، هما: المبالغة، ووجود الهمزة.

ثانيهما: مد التبرئة في نحو قوله تعالى: ﴿لَارَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: 2]، وقوله تعالى: ﴿لَّا شِيَةَ فِيهَا﴾ [البقرة: 71]، وقد ذكر ابن الجزري أن هذا المد للمبالغة في النفي في، لا التي للتبرئة، وهو مروي عن حمزة.

والمد للسبب المعنوي وسط، لا يبلغ الإشباع؛ لضعف سببه عن السبب اللفظي [2].

---

(1) إبراز المعاني/ 124، 125، وانظر: سراج القارئ/ 59، والوافي/ 82-83.

(2) بتصرف من نهاية القول المفيد/ 131، والنشر 1/ 344-345، والإتقان 1/ 128، والإتحاف/ 41.

**المد والقصر بين قراءة الإمام نافع ولغة أهل الحجاز**

من خلال العرض السابق لظاهرة المد والقصر، اتضح أن الإمام نافعًا قد قرأ بالمد في جميع أنواعه التي ذكرتها؛ بل إنه قد انفرد ببعض أنواع المد في القراءة كمد البدل، ومد اللين إذا كان بعد حرف اللين همزة، وقد كثر المد عند الإمام نافع لما يلي:

1- أن القراءة بالمد هي قراءة صحيحة عن رسول الله ﷺ ويدل على ذلك ما يأتي:

(أ) جاء عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه سُئل عن قراءة رسول الله ﷺ، فقال: كانت مدًّا، ثم قرأ (بسم الله الرحمن الرحيم) بمد الله وبمد الرحمن وبمد الرحيم، وفي رواية أن أَنَسًا سُئِل عن قراءة النبي ﷺ، فقال: كان يمد صوته مدًّا [1]، قال مكي -معقبًا على ذلك-: إن هذا عموم في كل ممدود، والتأكيد بالمصدر يدل على إشباع المد [2].

(ب) ورد أن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان يُقرئ رجلًا، فقرأ الرجل قوله تعالى: (إنما الصدقات للفقراء والمساكين) مرسلة، أي مقصورة، فقال ابن مسعود: ما هكذا أقرأنيها رسول الله ﷺ، فقال: كيف أقرأكها يا أبا عبد الرحمن؟ قال: أقرأنيها: إنما الصدقات للفقراء والمساكين، فمدها [3].

(ج) جاء عن النبي ﷺ أنه كان يمد صوته قدر الألف والألفين والثلاثة لمن لغته كذلك [4].

2- (سئل الإمام مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن الحدر في القرآن، فقال: من الناس من إذا حدر كان أخف عليه، وإذا رتل أخطأ، والناس في ذلك على ما يخف وذلك واسع، وقال القاضي أبو الوليد الطرطوشي: معنى هذا أنه يستحب لكل إنسان ما يوافق طبعه ويخف عليه، فربما يكلف غير ذلك مما يخالف طبعه، فيشق عليه، ويقطعه ذلك عن القراءة أو

(1) انظر: عمدة القارئ/ 16/ 240، باب مد القراءة.
(2) الكشف 1/ 57.
(3) النشر 1/ 315-316، والإتقان 1/ 127، نهاية القول المفيد/ 129.
(4) انظر: منار الهدى/ 6.

الإكثار منها) [1]. وبناء على هذا النص نجد أن الذي يوافق طبع الإمام نافع ويخف عليه هو المد؛ لأن المد عبارة عن (صورة من صور التأني في تلاوة القرآن الكريم) [2]، ومعروف أن الإمام نافعًا حجازي (وقد كانت القبائل الحجازية المتحضرة تذهب إلى التأني، وتحقيق الأصوات، فتستوفي كمية الصائت الطويل حتى تصل إلى الهمزة.

أما قبائل البادية –من تميم وقيس وربيعة وأسد– فكانت تميل إلى السرعة في النطق؛ مما يؤدي بها إلى كثير من الحذف) [3]، ومما يعزز ذلك ما ذكره الفراء من أن المد في (أولاء) لغة الحجاز، والقصر لغة تميم، وزاد غيره أنها لغة بعض قيس وأسد [4].

***

(1) نهاية القول المفيد/ 17.

(2) أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي (أبو عمرو بن العلا)/ 116.

(3) انظر: اللهجات العربية في القراءات القرآنية/ 168.

(4) البحر المحيط 1/ 138 وانظر: شرح التصريح 1/ 127.